نموذج عقد اتفاقية مقاولات

الأطراف المتعاقدة:

- الطرف الأول (صاحب المشروع):

يتم تحديد الاسم الكامل لصاحب المشروع، مع العنوان الكامل ومعلومات الاتصال.

- الطرف الثاني (المقاول):

يتم تحديد الاسم الكامل لشركة المقاول، مع العنوان الكامل ومعلومات الاتصال ورقم التسجيل والبيانات القانونية.

وصف المشروع:

يتم توضيح المعلومات الكاملة عن المشروع من حيث نوعه وموقعه وأهدافه ومساحته والمتطلبات الفنية والجدول الزمني ومدة التنفيذ المتوقعة.

نطاق العمل:

يشمل نطاق العمل المهام والخدمات التي سيقدمها المقاول بموجب هذا العقد، بالإضافة إلى المواد والمعدات المطلوبة، بالإضافة إلى جدول زمني مفصل.

القيمة المالية للعقد:

يتم تحديد إجمالي القيمة المالية للعقد، مع تفصيل لطريقة الدفع (مقدم، أقساط، الخ) وفقاً لإنجاز مراحل المشروع.

شروط وآليات الدفع:

يتم شرح آلية صرف الدفعات وفقاً لتقدم العمل وإنجاز مراحله، مع وضع نصوص واضحة ودقيقة لذلك، بالإضافة إلى حق العميل باقتطاع نسب مئوية من المبالغ في حال وجود ملاحظات على الأداء أو المخالفات.

الضمان البنكي/ ضمان حسن التنفيذ:

يتعهد المقاول بتقديم ضمان بنكي أو ضمان شركة تأمين، بقيمة نسبة X% من القيمة الإجمالية للعقد، لضمان التزامه بتنفيذ الأعمال وإنجازها طبقاً للعقد والمواصفات المتفق عليها وخلال المدة المحددة.

التأمين ضد المخاطر والحوادث:

يلتزم المقاول بالتأمين ضد جميع المخاطر التي قد تواجه المشروع، ويكون مسؤولاً بالكامل عن ذلك. كما يلتزم بأخذ بوليصة تأمين شامل تغطي أي إصابات أو أعطال قد تصيب الأفراد أو الممتلكات أثناء تنفيذ العقد.

الجزاءات عند التأخير:

في حال تأخر المقاول عن تسليم كل أو جزء من الأعمال في مواعيدها المحددة، يلتزم بدفع غرامة تأخير للعميل بمعدل X% من قيمة الأعمال المتأخرة عن كل أسبوع أو جزء من الأسبوع من تاريخ التأخير.

آلية حل المنازعات:

في حال نشوء أي خلاف أو نزاع بين الطرفين، يحل النزاع ودياً عن طريق التفاوض المباشر. إذا لم يتم الاتفاق، يحال النزاع إلى هيئة تحكيم مستقلة تكون قراراتها نهائية وملزمة للطرفين.

مدة التنفيذ:

يلتزم المقاول بتنفيذ الأعمال المطلوبة وفق العقد الموقع خلال X شهراً من تاريخ إصدار أمر المباشرة، وفقاً للخطة الزمنية وجداول الكميات التى تعد ملازمة لهذا العقد.

القوة القاهرة:

لا يعتبر أي من طرفي التعاقد مخلاً بالتزاماته التعاقدية إذا حال دون تنفيذها ظرف قاهر يكون خارجاً عن سيطرته، كالكوارث الطبيعية مثلاً، وفي هذه الحالة يتم تعديل العقد بما يتناسب مع هذه الظروف.

أحكام ختامية:

يخضع هذا العقد وتفسير مواده للقوانين المرعية في (البلد المعني)، وأي نزاع ينشأ بين الطرفين يخضع لاختصاص محاكم (المدينة أو البلد).

توقيع الطرفين

يوقع الطرفان على جميع صفحات العقد بالإضافة إلى ختم الشركات إن وجد.
الطرف الأول: الطرف الثاني: